اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٨٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولـة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

إدارة المواد بين الاستيراد وإعادة تنظيم الخزين

(٢-٢)

اثير المحفوظ

اعلية وقدرة إدارات المخازن والمشتريات

إن قدرة الإدارات على تحقيق أهدافها. من خلال كون مخازن المواد الاحتياطية، أنشئت لغرض الاحتفاظ بكميات مناسبة من جميع المواد اللازمة لإدامة واستمرارية التشغيل. ولكي يكون الأداء بمستوى عال من الفعالية. يوجب الاحتفاظ بجميع أنواع المواد أو القسم الأكبر منها. فالإدارات الفعالة تحتفظ بنسبة مناسبة ولتكن ٤٠٪ مما هو مطلوب تخزينه. وينخفض هذا المستوى كثيراً في الإدارات المماثلة ضعيفة الفعالية.. فإن تأخر تصليح بعض الأجهزة أو الآليات في الشركات الإنتاجية أو الخدمية لعدم توفر الأدوات الاحتياطية لها. أحد المؤشرات الأخرى لضعف الإدارات وفعالياتها. كما يتضح أن هناك مؤشرات على ان الحاجة للمواد الاحتياطية هي حاجة حقيقية. وثمة مؤشرات أخرى تشير إلى عكس ذلك. والتناقض يتضح من خلال ضخامة حجم الاستثمار في المخزون وسوء توزيعه على أنواع المواد. فهناك عدد كبير من المواد الاحتياطية المخزونة بكميات كبيرة جداً، بينما هناك مواد أخرى نافذة كنتيجة نهائية لهذه الحالة. ضخامة حجم الاستثمار من ناحية والحاجة المستمرة إلى أنواع المواد الاحتياطية غير المتوفرة من ناحية أخرى. والسبب في ذلك ضعف السيطرة على المخزون وضعف سياسة التخزين.

السيطرة على الخزين

إن العمل على رفع مستوى السيطرة على الخزين واستخدام الأساليب العلمية في تخطيط عملية تخزين المواد الاحتياطية في جميع إدارات المخازن. حيث أثبتت الدراسات محدودية تحقيق السيطرة على خزين المواد الاحتياطية، ولعدة أسباب منها:

عدم انتظام الطلب بسبب تنوع الآليات والأجهزة والمعدات والمواد مع قلة استخدام بعض أنواعها. إضافة إلى ضعف الإمكانات المادية والبشرية المطلوبة للقيام بوظيفة السيطرة بالشكل العلمي. وهذا يتطلب ابتكار حلول لهذه المشاكل لغرض تحقيق هدفين هما تقليل الاستيراد. وتوفير جميع المواد الاحتياطية اللازمة لإدامة التشغيل.

المعالجات لإدارات المواد

توجد عشرات الإدارات للشركات الحكومية. وحسب تبعيتها للوزارات.. وإشارة إلى ما تقدم هناك منظور أشمل للمعالجات.. خاصة الشركات المتماثلة في الإنتاج ومثال ذلك شركات مصافي النفط أو مديريات الطرق والجسور.. الخ. والتماثل في الإنتاج، يؤدي إلى استخدام بعض المعدات للأجهزة والمواد بشكل مشترك. لذا فإن أدواتها الاحتياطية أيضا متشابهة. لذا فإن إدارات الشركات التي لا تتمكن من فرض السيطرة العلمية على مخزونها لأسباب عديدة تحمل على تخزين الكثير من المواد الاحتياطية مما ينتج عنه تضخم في حجم الاستثمار في المخزون. كما نرى في إدارات أخرى عدم توفر أنواع أخرى من هذه الأدوات الاحتياطية أو المواد مما يؤدي إلى مشاكل وتوقفات في الإنتاج. ومعوقات في التشغيل مما يتطلب توفير احتياجات الإدارات من المواد غير متوفرة لديها في الرصيد الضخم من هذه المواد المتوفرة لدى شركات أخرى. وكان هناك مشروع منذ السبعينيات تبنته في حينه وزارة النفط وأنيطت مسؤوليته بالمؤسسة العامة لتصفية النفط وصناعة الغاز. وتم اتخاذ إجراءات عملية بهذا الصدد. شملت مجموعة من المصافي.

وذلك بتوحيد ترميز المواد المخزنية. وكذلك إيجاد مخازن مركزية للمواد المشتركة خاصة العامة منها وتبني السيطرة الآلية.

كما تم توحيد الاستيراد للمواد مشتركة الاستعمال. وكان التوجه جدياً لتبني هذا المشروع وتعميمه على وزارة النفط برغم اختلاف الأنظمة الإدارية وأسلوب العمل في مؤسسات أخرى تابعة للوزارة. وكان الاتجاه بصدد توحيدها. إلا أن ظروف البلد اللاحقة. وما تلاه من تأزم اقتصادي وحصار، وعدم استمرار الملاك الكفوء للقيام بتكملة ما تم البدء به من مشروع اقتصادي علمي ذي مردود اقتصادي إيجابي واضح المعالم. وكذلك عدم وجود النية والجدية من قبل الوزارة بصدد ذلك بسبب الظروف تم التخلي عن هذا المشروع. لتلحق خسارة كبيرة ومؤسفة نظراً لما سيحققه هذا المشروع من قفزة نوعية في إدارات المواد. وتطور ممتاز في الأداء ومردودات أخرى تنعكس إيجابياً على الإنتاج.. وسد احتياجات البلد من مختلف المنتجات.

إن تشكيل لجان مركزية في الوزارات المختلفة المعنية تضم ممثلين عن الشركات التابعة لها والمتماثلة في الإنتاج.. للتنسيق فيما بينهما وبما يتلاءم وتوحيد أنظمة توفير المواد المخزنية أولاً وتوحيد الاستيراد. وهذا الحل الأشمل وبقدر ما يحمل الوزارات مسؤوليات كبيرة. فإنه بالنتيجة سيوفر الاحتياجات من المواد الاحتياجية والتشغيلية. بالاستعانة بما هو مخزون لدى كل شركة على حدة. فإن تجميع وتوحيد المخزون والاستيراد في إدارة رئيسة واحدة تتبعها إدارات فرعية للشركات سيؤدي إلى سد النقص من المواد الاستراتيجية المهمة ويوفر الكثير من الأموال.

لذا يتطلب الأمر إعادة النظر بالمشروع المنوه عنه سابقاً. وإعادة دراسته من قبل المسؤولين بالاعتماد على الملاكات والعاملين في الشركات النفطية خاصة المصافي.. والأهم من هذا كله ما نتصدى له من إنشاء مشاريع استثمارية جديدة كالمصافي والمصانع.. الخ وما يمكن أن يوفر هذا المنهج من مواد هائلة موجودة في المخازن بالإمكان استغلالها والاستفادة منها لهذه المشاريع. ساعين فيما تقدم إلى الطرق على الأبواب لإلفات النظر إلى هذا الموضوع الحيوي لإغنائه بالدراسة الأكاديمية والبحث والمناقشة. بما يؤدي إلى مردودات إيجابية وعملية وبما يخدم المصلحة العامة في عراق جديد متطور. ينفض عنه غبار الماضي الأليم استشراقاً لمستقبل مزهر.

في الهم الاقتصادي

ماذا يجري في سوق الاوراق المالية؟

(٤-٧)

حسام الساموك

المراقب المتتبع لما حصل من تدهور تدريجي في أسعار الأسهم، يكاد يكون مخططاً له، تطالعه الدهشة، نظراً للحماسة المنقطعة النظير التي تعامل بها جمع معين ومؤشر مسبقاً من الوسطاء في ظل دعم واضح من إدارة سوق الأوراق المالية، إذ يجد أن هناك تداخلاً غريباً في آليات التداول على غرار بيت المتنبي الخالد (فيك الخصام وأنت الخصم والحكم). حين يدير الوسيط (أو كما يعرف في البورصة المصرية السمسار) آليات السوق ويرسم –حسب مصالحه –القواعد والتعاملات السائدة.

لقد اندفع الوسطاء –سلاطين السوق بدون منازع –وبالتنسيق المعلن مع دلافين السوق بحملة هوجاء لكسر شوكة صغار المستثمرين، وسط صراخ مفتعل لدفع مالكي الأسهم لأن يتخلصوا منها بخسارة معقولة قبل أن تحل المصيبة بالإنهيار، وحين يقارن أي من المتتبعين بين أسعار أي من تلك الأسهم ما بين شهر وآخر يحس بخبث اللعبة، خاصة أن من مصلحة أي وسيط أن يتواصل البيع ارتفاعاً أو انخفاضاً فبكليهما هو الرابح من عمولة تنفيذ الصفقة، وقد يبرئ المراقب المحايد مسؤولية الوسيط في ذلك لكن الذي ينبغي أن يتصدى لتلك المهمة ويوقف التداول بالضرورة هو السوق وإدارته الفطنة –افتراضاً –لكن ما بالك حين تكشف إن إدارة السوق بغالبيتها تتكون من مجموعة من الوسطاء بدءاً من رئيس مجلس محافظي السوق. يجعلنا هذا نلح بالمطالبة بوضع سقف للحد الأقصى من سعر السهم في الجلسة الواحدة، وحتى في حالة اعتماد السقف المقصود فإن إدارة السوق في حالة وصول السقف إلى أقصاه غالباً ما توقف التداول لتتبين من سلامة الصفقة التي أبرمت بأي من الحدين الأعلى أو الأدنى، كما حصل مثلاً قبل شهرين في سوق دبي عندما تكشف لهيئة الأوراق الإماراتية أن خللاً خطراً كان قد شاب الصفقة التي اوقف التداول بسببها، وعندها أحيل المعنيون إلى القضاء.

أي قبل الوصول إلى الحد الأعلى وهو عشرون بالمئة –فإن التداول يتوقف تلقائياً لتجتمع غرفة العمليات وتدقق في سلامة إبرام الصفقة، ثم يستأنف بعد حين التداول على السهم المتوقف.

وفي البورصة المصرية مثلاً، وخلال زيارتنا لها مطلع العام الماضي أطلعنا على أن السقف المحدد للصعود أو النزول هو خمسة بالمئة، فيما توجد عشرون شركة مدرجة في جدول جانبي مبرز، وهي من الشركات العالمية، أو ما يعرف بمتعدية الجنسيات، يتم التعامل بها على سقف خاص يصل في أقصاه إلى عشرين بالمئة، وقد حدثني نائب رئيس مجلس إدارة سوق القاهرة خلال مؤتمر اقتصادي أقيم بمصر، أن في بورصتي القاهرة والإسكندرية غرفة عمليات لكل منهما ولدى وصول الصفقة الأولى ضمن جدول الشركات العالمية إلى سقف العشرة بالمئة –أي قبل الوصول إلى الحد الأعلى وهو عشرون بالمئة –فإن التداول يتوقف تلقائياً لتجتمع غرفة العمليات وتدقق في سلامة إبرام الصفقة، ثم يستأنف بعد حين التداول على السهم المتوقف.

بهذه الصرامة يتم التعامل مع الثروة الوطنية حفاظاً على تلاعب ضعاف النفوس، وسطاء أو مستثمرين طارئين، ولدى المقارنة مع جلسات تداول سوقنا العتيد، فغالباً ما نجد أبان عمليات المضاربة الساخنة، أسهماً تباع في جلسة واحدة بأسعار يكون الفارق بين أدناها وأقصاها أكثر من مئة بالمئة وسط عدم اكتراث إدارة السوق، إن لم نقل تشجيعها خاصة من مزدوجي المهمات، إداري متنفذ في السوق ووسيط متمرس ومضارب في الوقت نفسه، فهل ثمة أغرب من هذه الازدواجية، وللمتسائل نقول عد إلى الجلسات التي بيعت خلال كل منها أسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية بين (١٩) و(٤٥) ديناراً، فأية حرية تداول تسمى هذه الفوضى المقصودة، وكيف لا تتدهور أسعار أسهم الشركات إلى أكثر من تسعين بالمئة وسط الإثراء غير المشروع الذي حققه أولئك الوسطاء عندما لم يكن رأسمال شركاتهم أكثر من خمسين ألف دينار كما مدون في وثائق التأسيس، فيما يقف غالبيتهم على أرصدة تعد بالمليارات، ألا يجدر بنا أن نحث مفوضية النزاهة ومؤسسات القضاء على أن يعتمدوا مبدأ (من أين لك هذا) خاصة إن الفترة الزمنية بين الرصيدين لا تتعدى السنة والخمسة أشهر..؟! اللهم اشهد.

في مقابلة مع خبير اقتصادي

واقع عمل المصارف الأهلية في العراق

محمد هادي/ مكتب المدى / بابل

يعتبر العراق من أوائل الدول العربية وبلدان الشرق الاوسط التي تعاملت مع النظم المصرفية ودخلت نظامها العالمي وكانت الرائدة في فتح العديد من فروع مصرف الرافدين التي انتشرت منذ اكثر من نصف قرن وبمرور الزمن تطور العمل المصرفي في العراق وتم إعداد وتخريج الالاف من الكوادر الفنية والادارية العاملة بهذا المجال حتى اصبح المصرفي العراقي متميزاً عن اقرانه ليس في العراق حسب بل في جميع مصارف وبنوك المنطقة. غير اننا لاحظنا وللاسف الشديد عدم مواكبة المصارف العراقية التطورات التي تحدث في باقي انحاء العالم.

ورغم انتشار المصارف الاهلية التي تعمل جنباً الى جنب مع المصارف الحكومية الا اننا ما زلنا نشكو قصوراً واضحاً في الخدمات المصرفية قياساً ومقارنة بالدول المجاورة خاصة الخليجية ولبنان والاردن ولاجل تسليط الضوء على المصارف الاهلية ومدى جدواها واسباب عدم مواكبتها التطورات المصرفية الحديثة التقت المدى بالخبير الاقتصادي عباس البغدادي معاون مدير مصرف الخليج الاهلي في محافظة بابل.

❖ ما مدى نجاح تجربة المصارف الأهلية؟

– لقد حققت المصارف الأهلية او التجارية كما تسمى نجاحات واسعة فمن يطلع على التقارير السنوية للمصارف الأهلية سيجد انها استطاعت تحقيق وجذب زبائن بإعداد كبيرة من خلال سهولة انجاز عمليات الائتمان النقدي بآجاله القصيرة والمتوسطة والطويلة، ووسعت دائرة قبول الودائع الائتمانية. وهذه التجربة مرت بها شعوب العالم خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وبدأت شبكة المصارف الأهلية تتوسع وتعمل جاهدة على زيادة رأس مالها خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ومن خلال عملي في إدارة المصارف الأهلية لمست توجهاً كبيراً للتعامل مع هذه المصارف وذلك لتخطيها الروتين المعتاد وتحديد الصلاحيات في المصارف الحكومية وتشهد المصارف توسعاً كمياً ونوعياً في مختلف انشطتها والدليل على ذلك دخول هذه المصارف وبشكل لافت للنظر لتقديم الدعم لقطاع المقاولات من خلال كفالاتها للمقاولين(خطابات ضمانات) والعمل على تمويلهم لانجاز مشاريعهم والدخول في عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية خاصة الدولار الامريكي مع القيام بعمليات الاقراض واصدار الكفالات واكمال عمليات الحوالات الواردة والصادرة في داخل القطر وخارجه ونسبة الارباح المتحققة لهذه المصارف خير دليل على نجاحها. والمصرف الاهلي كوسيط بين الدائنين والمدينين حقق توازناً بين العمليتين فيما يعد دعامة لاقتصاد السوق الذي على أساسه تتم معظم عمليات المصارف الأهلية.

❖هل هنالك مقترحات لتطوير العمل المصرفي العراقي ؟

–العمل المصرفي في العراق وبسبب ظروف الادارة المركزية لمؤسسة النقد المركزية وهي البنك المركزي العراقي و بسبب تبعيته للدولة وخططها السياسية والاقتصادية تحول للعمل كتابع خامل ولكن بعد تحرر سلطة النقد (البنك المركزي) واستقلاليته كجهاز قائد للسياسة النقدية اسهم في اشاعة النشاط والتفكير بانشطة مصرفية جديدة وتطمح المصارف العراقية الاهلية إلى إقامة مشاركات في رأس مالها مع مصارف عربية ودولية وتحديث طرق عملها وزيادة وتائر سرعتها مع الاداء ومعرفة متطلبات السوق العالمي والمحلي للخدمات وانعكس ذلك على مصارفنا بالتطور ونجحت بعض المصارف في إقامة مثل هذه المشاركات كمصرف الائتمان العراقي مما يعد نجاحاً في تكوين راس مال يساعد في تنمية و تطوير النشاط الاقتصادي ومن المقترحات المجربة لتطوير العمل المصرفي العراقي هو الانضمام الى المؤسسات العربية والعالمية والعمل سوية لمواكبة التطور السريع الحاصل في عالم تنفيذ الخدمة في إرجاء المعمورة فاتحاد المصارف العربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجاميع المال ومؤسساتها تقع هنا قربنا في الخليج ولبنان ومن الممكن الاستفادة منها لتحديث العقلية المصرفية واستخدام التقنية الحديثة والربط عبر الانترنيت دولياً لتنفيذ التزامات المصارف مع غيرها في السوق العالمية.

❖ما أسباب فقدان الثقة بين المصارف العراقية والمواطن؟

– السؤال غير منصف فرجال الأعمال لهم كل الثقة بالمصارف العراقية وهذا ما نلمسه من خلال عملنا مستفيدين من خدماتها. فالقطاع التجاري والصناعي يزداد ثقة يوماً بعد يوم بالمصارف العراقية. انه يقترض منها وهي الممول وان كانت هنالك ثقة مفقودة فهي عند الزبون وليس المصرف وعشرات الطلبات تقدم يومياً للاقتراض من المصرف الاهلي فهو ثقة في هذه الحالة لانه مصدر المال. اما ما اشار له السؤال فهو محدود للمودعين (حسابات جارية او توفير او ودائع بانواعها) يعتقد بعض المودعين واهمين انه لو اصاب المصرف الاهلي خلل في ادائه فانهم لن يستطيعوا الحصول على اموالهم ذاكرين امثلة في بنك (استرا)اللبناني وبنك البتراء الاردني. نحن نسالهم هل ان سقوط طائرة في كارثة جوية يمنع المسافرين من صعود الطائرات ؟ ابداً لن يمنعهم. ان اسعار الفائدة دافع مهم في الاندفاع لهذا المصرف او ذاك. ولكنني لا انكر ان الاداء السيئ لبعض المفاصل الادارية قد يؤخر دفع حوالة او دفع عملة ذات فئة صغيرة الى الزبون وهو الذي دفع للمصرف فئة عالية. ذلك يحدث بسبب التخلف ولكن مصارفنا اليوم بدأت تدريب موظفيها على فن (التفاوض) وبرتوكولات جذب الزبائن وحثهم على الادخار والاستثمار ولم نسمع يوماً ان مصرفاً اهلياً امتنع عن تأدية واجباته اتجاه زبائنه.

❖لماذا لا تتعامل مصارفنا مع الزبائن كما هو معمول به في الدول المجاورة؟

– الرد على السؤال انه لماذا لا تسير حركة المرور كما هو موجود في البلدان المجاورة ولماذا لا يتصرف الناس هنا كما يتصرف الناس هناك. المصرف مؤسسة مالية تعكس فلسفة النظام المالي الذي هو اصلاً ينبع من فلسفة النظام السياسي، فدول الحروب والعدوان والاستبداد تلغي حالة الاستقرار وبالتالي تهدم الثقة بين الزبون والمصرف ويفضل إن يضع نقوده تحت رأسه. العراق بخروجه من مرحلة الدكتاتورية إلى حالة الديمقراطية وبنائها وتأسيس مؤسسات انعكست الأمور على المصارف بإعطائها مزيداً من الحرية في عملها والبنك المركزي رفع الكثير من القيود والحواجز مما مهد لتلاقح الخبرة وازاحة الاساليب المتخلفة وهي أمور حتماً ستقود الى مصارف من نوع جديد تشابه المصارف العربية والعالمية. والتحديث بمكنة العمل المصرفي واستخدام شبكة المعلوماتية الدولية سيجعل من مصارفنا حتماً في مصاف الاداء العالمي الحديث او لم يحدث ذلك في سياسة الدولة العراقية في العهد السابق والحالي؟ ولا يمكن لمصارف متخلفة ان تقاوم هذا المد.

تفاقم أزمة الجفاف بشرق أفريقيا

قال وزير الطاقة التنزاني إبراهيم مصباح إن حكومة بلاده اضطرت لقطع التيار الكهربائي في البلاد فترات في النهار بعد أن تسبب الجفاف في خفض كمية الطاقة التي تنتجها الشبكة الرئيسة.

وأوضح أن مستوى المياه الموجودة في سد متيرا انخفض بنسبة كبيرة بحيث تعذر إنتاج الكهرباء.

كما أن محطات الطاقة الأخرى أصبحت تنتج كميات من الطاقة أقل من المعتاد ما اضطر الحكومة إلى ترشيد استخدام الكهرباء لكن المرافق الأساسية مثل المستشفيات ومعسكرات الجيش ومشروعات المياه لن تتأثر.

ويأمل المسؤولون في استعادة إنتاج الكهرباء إلى معدلاته الطبيعية عندما يبدأ موسم الأمطار الشهر القادم.

وقال الرئيس التنزاني جاكايا كيكويتي إن ٦١٣ ألف نسمة في بلاده سيكونون بحاجة إلى مساعدات غذائية.

وحذرت هيئات المساعدات الدولية من أن شرق أفريقيا قد يكون على أعتاب كارثة إنسانية بسبب النقص الحاد في مخزونات المواد الغذائية في تنزانيا والدول المجاورة بسبب نقص مياه الأمطار.

اتفاق خليجي - أوروبي للتجارة الحرة في أيار

قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية إنه يأمل بأن يتم التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين المجلس ودول الاتحاد الأوروبي في أيار القادم.

وأضاف العطية بعد اجتماع في بروكسل مع ممثلين عن المفوضية الأوروبية أن الطرفين اتفقا على تسريع عملية التفاوض بينهما، معربا عن أمله في التوقيع على الاتفاقية يوم ١٥ أيار القادم عندما يجتمع وزراء الطرفين.

وكانت المفاوضات بين الطرفين بدأت قبل ١٥ عاما للتوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة.

ويريد الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون تسهيل دخول شركات الخدمات الأوروبية إلى أسواقه، كما تطالب الدول الأوروبية بخفض التعريفات الجمركية على منتجاتها الصناعية.

وقال مسؤول بالمفوضية الأوروبية إنه لن يتم توقيع الاتفاقية قبل حل المسائل المتعلقة بالقواعد الخاصة بالمشتريات الحكومية وبالمنشأ وتسهيل دخول شركات الخدمات الأوروبية إلى أسواق مجلس التعاون.

وكان المجلس الخليجي انتقد مطالب الأوروبيين بأن تشمل أي اتفاقية مسائل خاصة بأسلحة الدمار الشامل والهجرة غير المشروعة وحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذه المطالب هي عبارة عن أساليب لتأخير التوقيع على الاتفاقية.